

Distr.: General  
18 December 2023  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة 

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والخمسون

26 شباط/فبراير - 5 نيسان/أبريل 2024

البند 6 من جدول الأعمال

الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل\*

أوزبكستان

\* يُعمَّم المرفق دون تحرير رسمي وباللغة التي قُدم بها فقط.



الرجاء إعادة الاستعمال

## مقدمة

- 1- عقد الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، المنشأ بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5، دورته الرابعة والأربعين في الفترة من 6 إلى 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. واستُعرضت الحالة في أوزبكستان في الجلسة الخامسة المعقودة في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وترأس وفد أوزبكستان مدير المركز الوطني لحقوق الإنسان في أوزبكستان، أكمل سعيدوف. واعتمد الفريق العامل التقرير المتعلق بأوزبكستان في جلسته العاشرة المعقودة في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.
- 2- وفي 11 كانون الثاني/يناير 2023، اختار مجلس حقوق الإنسان فريق المقررين التالي (المجموعة الثلاثية) لتيسير استعراض الحالة في أوزبكستان: ألمانيا والصومال ونيبال.
- 3- وعملاً بالفقرة 15 من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16، صدرت الوثائق التالية لغرض استعراض الحالة في أوزبكستان:
  - (أ) تقرير وطني/عرض كتابي مقدم وفقاً للفقرة 15(أ)<sup>(1)</sup>؛
  - (ب) موجز أعدته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) وفقاً للفقرة 15(ب)<sup>(2)</sup>؛
  - (ج) موجز أعدته المفوضية وفقاً للفقرة 15(ج)<sup>(3)</sup>.
- 4- وأحيلت إلى أوزبكستان، عن طريق المجموعة الثلاثية، قائمة أسئلة أعدتها سلفاً ألمانيا والبرتغال وبلجيكا وبنما وكندا وليختنشتاين نيابة عن مجموعة الأصدقاء المعنية بالآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة، وإسبانيا وسلوفينيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية. وهذه الأسئلة متاحة على الموقع الشبكي للاستعراض الدوري الشامل.

## أولاً- موجز مداوات عملية الاستعراض

### ألف- عرض الحالة من جانب الدولة موضوع الاستعراض

- 5- أشار رئيس الوفد إلى أن الاستعراض الدوري الشامل آلية مهمة لتعزيز حماية حقوق الإنسان على الصعيد العالمي. وقال إن عام 2023 يصادف الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى السنوية الثلاثين لإعلان وبرنامج عمل فيينا. وفي هذا الصدد، اعتمدت أوزبكستان برنامجاً خاصاً لتحسين تشريعات حقوق الإنسان وممارسات إنفاذ القانون. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت أوزبكستان تبرعات لميزانية المفوضية.
- 6- وقد وُضعت استراتيجية أوزبكستان الإنمائية الجديدة واستراتيجية أوزبكستان لعام 2030 بهدف تعزيز المجتمع المدني، وتشجيع التنمية البيئية المستدامة، ومكافحة الفقر والفساد.
- 7- ومن خلال إجراء إصلاح دستوري، تهدف أوزبكستان إلى تحديث البلد وفقاً لمبدأ "الإنسان، المجتمع، الدولة". وأعرب رئيس الوفد عن امتنانه للمفوضية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

(1) A/HRC/WG.6/44/UZB/1

(2) A/HRC/WG.6/44/UZB/2

(3) A/HRC/WG.6/44/UZB/3

على اقتراحاتها القيمة فيما يتعلق بالإصلاح الدستوري. ويتضمن الدستور الآن عدداً أكبر من الأحكام المتصلة بحقوق الإنسان. فهو يتضمن قواعد ميراندا، وأمر الإحضار أمام المحكمة، وحظر عقوبة الإعدام، والحق في الاستئناف أمام المؤسسات الدولية والوطنية لحقوق الإنسان. وتم التشديد على تعزيز الضمانات الدستورية للحقوق العمالية والاجتماعية والبيئية، ولا سيما للفئات الضعيفة.

8- وتشارك أوزبكستان بنشاط في البرنامج العالمي للتتقيف في مجال حقوق الإنسان. ففي عام 2023، اعتُمد البرنامج الوطني للتتقيف في مجال حقوق الإنسان، وأدخِلت دورات تدريبية بشأن حقوق الإنسان في البيئات التعليمية ولموظفي الخدمة المدنية.

9- وقد اتُخذت خطوات هادفة لتنفيذ دعوة الأمين العام إلى شن حملة عالمية لإنهاء حالات انعدام الجنسية عن طريق منح الجنسية الأوزبكية لأكثر من 80 000 شخص. وبالإضافة إلى ذلك، شنت حملة وطنية لتحديد وتسجيل جميع المواليد غير المسجلين.

10- ونجحت أوزبكستان، في إطار جهودها الإنسانية، في إعادة عدد من الأفراد من مناطق النزاع المسلح إلى أوطانهم واعتمدت نهجاً كلياً لمساعدتهم على إعادة إدماجهم في المجتمع.

11- وعقب الزيارة التي قام بها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى أوزبكستان، أقر البرلمان خريطة طريق لتنفيذ توصيات المفوض السامي. ولا تزال أوزبكستان ملتزمة بتنفيذ التوصيات ومتابعتها.

12- وعلاوة على ذلك، نظمت أوزبكستان، بالتعاون مع المفوضية، عدة مناسبات هامة، مثل المنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان والمنتدى العالمي المعني بالتتقيف في مجال حقوق الإنسان. واستُخدِث دور مستشار لشؤون حقوق الإنسان داخل مكتب الأمم المتحدة في طشقند.

13- وقد كانت عضوية مجلس حقوق الإنسان حدثاً هاماً بالنسبة للبلد. وتعرب أوزبكستان عن دعمها القوي للمجلس وآلياته لتعزيز حماية حقوق الإنسان. وقد قدمت أوزبكستان، في إطار التزاماتها كعضو في المجلس، استعراضاتها الوطنية الطوعية بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واتخذت تدابير لتحسين آلياتها الوطنية لمنع التعذيب وآليات حماية واستعادة حقوق ضحايا التعذيب. وتشمل خطوات هامة أخرى اعتماد قانون ينص على تدابير إضافية لحماية النساء والأطفال من العنف، وإنشاء مكتب أمين المظالم المعني بحقوق الطفل، واعتماد الاستراتيجية الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين.

14- ولكي تعزز أوزبكستان قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، أنشأت آلية وطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة. وعلاوة على ذلك، أنشئت لجان برلمانية لضمان الامتثال للالتزامات الدولية لحقوق الإنسان.

15- وقد أدرجت أوزبكستان توصيات الجولة الثالثة للاستعراض في استراتيجيتها الوطنية لحقوق الإنسان.

## باء - جلسة التحاور وردود الدولة موضوع الاستعراض

16- أدلى 84 وفداً ببيانات خلال جلسة التحاور. وترد التوصيات المقدمة خلال الحوار في الفرع الثاني من هذا التقرير.

17- ورحبت كازاخستان بعملية الإصلاح الشاملة والشفافة الرامية إلى تعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، بما في ذلك اعتماد استراتيجية التنمية الجديدة لأوزبكستان للفترة 2022-2026.

- 18- ورحبت الكويت باعتماد الاستراتيجية الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين وحظر التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.
- 19- وأعربت كيرغيزستان عن تقديرها للإنجازات التي تحققت في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتعاون النشط مع المفوضية وهيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان.
- 20- وأثنت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على أوزبكستان لاعتمادها استراتيجيات وآليات وطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ورحبت بالتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- 21- وقدمت ليختنشتاين توصيات.
- 22- وأشارت ليتوانيا إلى التقدم المحرز في ضمان المساواة بين الجنسين، والتصدي لسوء المعاملة في مراكز الاحتجاز، ومكافحة العنف الجنساني، وأثنت على أوزبكستان لقرارها القاضي بالتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- 23- وقدمت لكسمبرغ توصيات.
- 24- وهنأت ماليزيا أوزبكستان على اعتمادها مؤخراً - لأول مرة عن طريق الاستفتاء - دستورها الذي أعاد التأكيد على ضمانات حقوق الإنسان وضمن استمرارية الإصلاحات الديمقراطية.
- 25- وأثنت ملديف على أوزبكستان لإنشائها آليات وطنية جديدة لحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك مكتب أمين المظالم المعني بحقوق الطفل.
- 26- ورحبت مالطة بالاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، التي اعتُمدت في حزيران/يونيه 2020، والتي تناولت قضايا من قبيل مساواة المرأة والتعذيب وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز.
- 27- ورحبت المكسيك بالتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإدراج أمر الإحضار أمام المحكمة ومبدأ تغليب مصلحة الشخص والطعن بعدم الدستورية.
- 28- وأثنت منغوليا على أوزبكستان لما تبذله من جهود لتعزيز الإطار التشريعي والمؤسسي، بما في ذلك من خلال اعتماد الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان والاستراتيجية الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين للفترة الممتدة حتى عام 2030.
- 29- وأشار الجبل الأسود إلى إنشاء اللجنة الوطنية المعنية بتعزيز دور المرأة في المجتمع والمساواة بين الجنسين والأسرة واعتماد الاستراتيجية الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين للفترة الممتدة حتى عام 2030.
- 30- ورحب المغرب بإنشاء الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب واعتماد الاستراتيجية الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين للفترة الممتدة حتى عام 2030.
- 31- ورحبت نيبال بإنشاء اللجنة الوطنية المعنية بتعزيز دور المرأة في المجتمع والمساواة بين الجنسين والأسرة، واعتماد الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، وإنشاء قاعدة البيانات الوطنية لمتابعة التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان.
- 32- وظلت النرويج تشعر بالقلق إزاء القيود المفروضة على المجتمع المدني والحريات الأساسية في أوزبكستان. ورأت أن من المشجع أن عدداً صغيراً من الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين قد حُكِم عليهم بسبب الانتهاكات المرتكبة خلال الأحداث التي وقعت في كاراكالباكستان في عام 2022. غير أنها ذكرت أن من الضروري إجراء تحقيق أكثر شمولاً يتناول أيضاً أوجه القصور النظامية.

- 33- ورحبت باكستان باعتماد الاستراتيجية الإنمائية الجديدة لأوزبكستان للفترة 2022-2026 والبرنامج الوطني للتتقيف في مجال حقوق الإنسان وإنشاء اللجنة الوطنية المعنية بالطفل واللجنة الوطنية لتعزيز دور المرأة في المجتمع والمساواة بين الجنسين والأسرة.
- 34- وقدمت بنما توصيات.
- 35- ورحبت باراغواي بالدستور الجديد الذي ينص على ضمانات أكبر لحقوق الإنسان وحظر عقوبة الإعدام. ورحبت أيضاً بالتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإنشاء آلية وطنية للإبلاغ والرصد.
- 36- وأثنت الفلبين على أوزبكستان لإصلاحاتها الدستورية، واعتمادها الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، وإنشاء مكتب أمين المظالم المعني بحقوق الطفل واللجنة الوطنية المعنية بالطفل.
- 37- واعترفت بولندا بالتقدم الذي أحرزته أوزبكستان في القضاء على سخرة الأطفال.
- 38- وأثنت البرتغال على أوزبكستان لإنشائها مكتب أمين المظالم المعني بحقوق الطفل.
- 39- ورحبت قطر بالتدابير المتخذة لتحسين التعليم وتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة واعتماد الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان والاستراتيجية الإنمائية الجديدة لأوزبكستان.
- 40- وهنأت جمهورية مولدوفا أوزبكستان على الحوار العام بشأن مشروع تشريعها الجديد وأثنت على البلد لاعتماده الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان والقوانين الدستورية التي تكفل استمرارية الإصلاحات الديمقراطية.
- 41- ولاحظ الاتحاد الروسي بارتياح إنشاء نظام من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مثل أمين المظالم البرلماني، ومكتب أمين المظالم المعني بحقوق الطفل، ومكتب أمين المظالم للأعمال التجارية، والمركز الوطني لحقوق الإنسان.
- 42- وأعربت المملكة العربية السعودية عن تقديرها لاعتماد الاستراتيجية الإنمائية الجديدة لأوزبكستان، التي تهدف إلى إشراك المواطنين في إدارة الشؤون العامة، وتحسين الظروف المعيشية، وتبسيط الوصول إلى الخدمات العامة.
- 43- ورحبت السنغال بالجهود المتواصلة التي تبذلها أوزبكستان من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، ولا سيما في مجال العدالة، وإدخال أمر الإحضار أمام المحكمة، والتحسين الملحوظ فيما يتعلق بالتصدي لعمل الأطفال أثناء موسم حصاد القطن.
- 44- وأثنت صربيا على أوزبكستان لعملية الإصلاح التي اضطلعت بها لتعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. وشجعت أوزبكستان على زيادة مدة التعليم المجاني المنصوص عليها في تشريعاتها لتغطي 12 عاماً على الأقل من التعليم الابتدائي والثانوي.
- 45- وأشارت سنغافورة إلى إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص والسخرة. وأشارت إلى تحسن فرص الحصول على التعليم للطلاب الذين يعيشون في المناطق الريفية، والنساء والفتيات، والطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.
- 46- وذكرت أوزبكستان أنها حققت الإلمام بالقراءة والكتابة على نطاق واسع وستعمل على تحسين نوعية نظامها التعليمي. وستعمل أيضاً على ضمان امتثال مؤسساتها الوطنية لحقوق الإنسان للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس). وقالت إن تنمية المجتمع المدني أولوية من أولوياتها، وإن أوزبكستان عملت على اعتماد قانون موحد بشأن المنظمات غير الحكومية.

- 47- وفيما يتعلق بحقوق المرأة، اعتمدت أوزبكستان قوانين رئيسية ذات توجه جنساني، مثل قانون ضمانات المساواة في الحقوق والفرص بين المرأة والرجل وقانون حماية المرأة من التحرش والعنف. وعلاوة على ذلك، اعتمد برنامج وطني لزيادة نشاط المرأة في جميع مجالات الحياة.
- 48- ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية للسياسة العامة في أوزبكستان في منع التمييز الجنساني وتهيئة الظروف للعمل اللائق. وقد أدت التدابير المتخذة في هذا الصدد إلى زيادة دور المرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للبلاد.
- 49- وبذلت جهود متواصلة لزيادة فرص حصول المرأة على التعليم العالي عن طريق تقديم المنح والقروض التعليمية بدون فوائد. وصدر قانون لتعزيز المهارات المهنية للمعلمين وظروف عملهم.
- 50- وقد جرمت أوزبكستان العنف المنزلي. وتوسيع نطاق المساعدة النفسية-الاجتماعية المقدمة إلى المرأة، أنشئت مراكز للمشورة الاجتماعية على الصعيد الأقليمي والمحلي.
- 51- وفيما يتعلق بحقوق الشباب، زادت أوزبكستان من الالتحاق بجميع مستويات التعليم.
- 52- وعززت أوزبكستان إطارها المؤسسي لمكافحة الاتجار بالأشخاص من خلال اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص والسخرة والمقرّر الوطني المعني بمكافحة الاتجار بالأشخاص والسخرة. وشارك المجتمع المدني بنشاط في معالجة هذه المسألة، ولا سيما 16 منظمة متخصصة في مكافحة الاتجار بالأشخاص. وحسنت أوزبكستان تشريعاتها الوطنية المتعلقة بالاتجار بالأشخاص باعتماد قوانين والتصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة.
- 53- وتم تشديد المسؤولية الجنائية عن استخدام الأطفال والسخرة. ونتيجة لذلك، رفعت حملة القطن المقاطعة العالمية للقطن الأوزبكي.
- 54- وعلى مدى السنوات السبع الماضية، بذل جُهدٌ مُركّزٌ لمعالجة المساواة بين الجنسين في الجهاز القضائي، مما أدى إلى زيادة بنسبة 37 في المائة في عدد القضايا. ويولى اهتمام خاص لقبول القضايا في المدرسة العليا للقضاء.
- 55- وقد حُظر التعذيب وغيره من أشكال العنف على المستوى الدستوري. ويُطلب من السلطات والمحاكم التحقق من مزاعم التعذيب، وتخضع التدابير الإجرائية أثناء احتجاز أي شخص لتسجيل فيديو إلزامي. وقد أنشئت آلية لإجراء فحوص طبية مستقلة. ويجرى رصدٌ منتظمٌ لأماكن الحرمان من الحرية. وينص القانون الجنائي الجديد على تشديد العقوبات على التعذيب ويكرس عدم تقادم هذه الأفعال.
- 56- وتقد أنشئ فريق عامل لدراسة إمكانية التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتمت دراسة تجارب البلدان الأخرى. وتُجري أوزبكستان حالياً مداولات بشأن هذه المسألة وتعترم إجراء مشاورات عامة مع المجتمع المدني.
- 57- وفيما يتعلق بالتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، أنشأت أوزبكستان آلية وقائية وطنية قائمة على نموذج "أمين المظالم الموسّع". وبناءً على ذلك، يتمتع أمين المظالم والمؤسسات الوطنية الأخرى والمجتمع المدني بالحق في الوصول بحرية ودون عوائق إلى السجون. وقد عولجت جوانب إجرائية كثيرة للتصديق على البروتوكول الاختياري، وستتبع أوزبكستان إجراءاتها البرلمانية.
- 58- ويجري النظر في إمكانية التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات. وقد قدمت أوزبكستان تقارير دورية بموجب الاتفاقية وبروتوكولها الاختياريين المتعلقين باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة وبيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية.

- 59- وتدرس أوزبكستان إمكانية التصديق على الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين والبروتوكول الملحق بها. وتتعاون أوزبكستان تعاوناً وثيقاً مع المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.
- 60- وقد اتخذت أوزبكستان تدابير هامة للحد من حالات انعدام الجنسية، بما في ذلك منح الجنسية الأوزبكية لأكثر من 80 000 شخص والقيام بأنشطة توعوية مشتركة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.
- 61- وقد دُرست إمكانية الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة له أهمية قصوى بالنسبة لأوزبكستان.
- 62- وأشارت سلوفاكيا إلى اعتماد برنامج أوزبكستان الإنمائي الجديد والخطوات المتخذة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والقضاء على عمل الأطفال. وشجعت أوزبكستان على تعزيز ضمانات حماية الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام.
- 63- ورحبت سلوفينيا بإنشاء اللجنة الوطنية المعنية بتعزيز دور المرأة في المجتمع والمساواة بين الجنسين والأسرة.
- 64- ونوهت إسبانيا بالتغييرات الدستورية المتعلقة بإلغاء عقوبة الإعدام، والتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واعتماد تشريعات بشأن المساواة في الحقوق والفرص وحماية المرأة من العنف.
- 65- وأثنت سري لانكا على أوزبكستان لاتخاذها تدابير لتعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والتنمية المستدامة.
- 66- ورحبت سويسرا بالأهمية التي تحظى بها حقوق الإنسان في دستور أوزبكستان الجديد.
- 67- وقدمت طاجيكستان توصيات.
- 68- وهنأت توغو أوزبكستان على اعتماد الاستراتيجية الإنمائية الجديدة لأوزبكستان للفترة 2022-2026، التي تهدف إلى إشراك السكان بنشاط في إدارة الشؤون العامة، وتحسين الظروف المعيشية في البلد، وتسهيل الوصول إلى الخدمات العامة.
- 69- وأعربت تونس عن تقديرها للتدابير المتخذة لتطوير الإطار المؤسسي والقانوني لحقوق الإنسان ومواءمته مع المعايير الدولية واعتماد استراتيجيات وخطة عمل لتنفيذ الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.
- 70- وأثنت تركيا على أوزبكستان لاضطلاعها بعملية إصلاح شاملة لتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون ورحبت باعتماد الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان والاستراتيجية الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين.
- 71- وأشارت تركمانستان إلى تعزيز الإطار الدستوري والتشريعي والمؤسسي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وأشارت أيضاً إلى اعتماد الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان والاستراتيجية الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين.
- 72- ونوهت أوكرانيا بالجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز برامج التنقيف في مجال حقوق الإنسان، وضمان المساواة بين الجنسين، والتعاون مع الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان.
- 73- رحبت الإمارات العربية المتحدة باعتماد الاستراتيجية الإنمائية الجديدة لأوزبكستان للفترة 2022-2026، وتأكيد ضمانات حقوق الإنسان في دستور البلد، والتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وإنشاء مكتب أمين المظالم المعني بحقوق الطفل.

- 74- ورحبت المملكة المتحدة بسن تشريع يجرم العنف الجنساني ويقضي على السخرة النظامية في حصاد القطن. وحثت أوزبكستان على إلغاء تجريم التشهير والإهانة وتعزيز ضمانات الحماية القانونية للصحفيين ووسائل الإعلام والمجتمع المدني.
- 75- وأشارت جمهورية تنزانيا المتحدة إلى الجهود المبذولة لتحسين الظروف المعيشية وإيجاد مزيد من فرص العمل وتحسين ظروف العمل، ولا سيما للنساء. ورحبت بالجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص وبالالتزام بحماية حقوق الطفل وتعزيزها.
- 76- وقدمت أوروغواي توصيات.
- 77- وأثنت الولايات المتحدة على أوزبكستان لتجريمها العنف الجنساني ووضعها حداً لانعدام الجنسية. وظل القلق يساورها إزاء أوضاع السجون والقيود المفروضة على الحقوق المدنية والسياسية.
- 78- وسلطت جمهورية فنزويلا البوليفارية الضوء على إنشاء مكتب أمين المظالم المعني بحقوق الطفل وإنشاء اللجنة الوطنية المعنية بالأطفال واللجان الإقليمية.
- 79- وأثنت فييت نام على أوزبكستان لتعزيزها أطرها الدستورية والتشريعية. ورحبت بتماشي السياسات الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة.
- 80- وأشار اليمن إلى إنشاء آليات وطنية لرصد حقوق الإنسان وحمايتها ولجان برلمانية لرصد الامتثال للالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان.
- 81- وشجعت أفغانستان أوزبكستان على التنفيذ الكامل للمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين وعديمي الجنسية.
- 82- وأثنت الجزائر على أوزبكستان لاعتمادها دستوراً جديداً يكرس التزاماً بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية والقيم الإنسانية العالمية ومبادئ وقواعد القانون الدولي المعترف بها عالمياً.
- 83- ورحبت الأرجنتين بالتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واعتماد الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان.
- 84- ونوهت أرمينيا بالتقدم المحرز فيما يتعلق بالإصلاح القضائي والقضاء على السخرة وتعزيز حرية التعبير.
- 85- وأثنت أستراليا على أوزبكستان لإغلاقها سجن جاسليك، وبذل الجهود للقضاء على تعذيب المحتجزين، وتجريم العنف العائلي، وتعزيز حماية النساء والفتيات. وأعربت عن قلقها إزاء الاستخدام غير العادل للمادة 221 من القانون الجنائي ضد المدافعين عن حقوق الإنسان ومنتقدي الحكومة.
- 86- وأثنت أذربيجان على أوزبكستان لمواءمة سياساتها الوطنية مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وبالتالي ضمان الحوكمة الرشيدة وتعزيز التعريف في مجال حقوق الإنسان.
- 87- ورحبت البحرين بالتدابير المتخذة لحماية النساء والأطفال والشباب في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، بما في ذلك لمنع العنف ضد المرأة.
- 88- وسلطت بنغلاديش الضوء على اعتماد الدستور عن طريق الاستفتاء وأشارت إلى اعتماد الاستراتيجية الإنمائية الجديدة لأوزبكستان والاستراتيجية الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين.

- 89- وأشارت بيلاروس إلى توسيع نطاق الوصول إلى المعلومات القانونية وتعزيز النظام المؤسسي والقانوني لحماية حقوق الإنسان. ورحبت بتنفيذ استراتيجية عمل الرئيس، التي تتناول مجالات من قبيل التنمية الاجتماعية والعلوم والتعليم والاقتصاد الرقمي.
- 90- وأشارت بلجيكا إلى أن أوزبكستان يمكن أن تزيد من تعزيز حماية حقوق الإنسان بما يتماشى مع المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان.
- 91- ورحبت البرازيل بالإصلاح الدستوري الذي ألغى عقوبة الإعدام. وأثنت على أوزبكستان لجهودها المبذولة لتجريم العنف العائلي والتزامها بذلك.
- 92- وأعربت بلغاريا عن تقديرها للتعديلات التي أدخلت على الدستور، والتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واعتماد الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان. وكررت تأكيد أهمية تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
- 93- وقدمت الكامبيرون توصيات.
- 94- ورحبت كندا بتجريم العنف العائلي وبالتعديلات الدستورية التي تعزز حظر عقوبة الإعدام والعقوبة المهينة.
- 95- وهنأت شيلي أوزبكستان على التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واعتماد برنامج العمل اللائق للفترة 2021-2025.
- 96- ونوهت الصين بالاستراتيجية الإنمائية الجديدة لأوزبكستان للفترة 2022-2026، والتدابير الرامية إلى المعالجة الفعالة للتأثير السلبي لجائحة كوفيد-19، والتشريعات الوطنية التي تعزز المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة وحقوق الفئات الضعيفة.
- 97- وقد شهدت أوزبكستان زيادة ديناميكية في عدد المنظمات غير الحكومية، الذي تجاوز الآن 10 000 منظمة. واتخذت خطوات لمعالجة مسألة أماكن عمل المنظمات غير الحكومية تدريجياً، وإدخال نظم معلومات لتيسير تسجيلها وتوسيع نطاق حريتها المالية. وتم تبسيط إجراءات الإبلاغ بالنسبة للمنظمات غير الحكومية، واستُحدثت بوابة تفاعلية وحيدة بعنوان "صدقة شفافة".
- 98- وقد اعتمد أكثر من 40 تشريعاً بهدف حماية حقوق الطفل. وحددت الاستراتيجية الإنمائية الجديدة لأوزبكستان أهدافاً اجتماعية لضمان حقوق الأطفال في التعليم والخدمات الطبية الجيدة والتربية البدنية. وتمت الموافقة على مفهوم للنهوض بالتعليم الشامل في نظام التعليم الوطني حتى عام 2025 من أجل تحسين نوعية التعليم للأطفال ذوي الإعاقة.
- 99- وخصصت الحكومة موارد لنشر كتب مدرسية أُعدت بالتعاون مع مطبعة جامعة كامبريدج ودار كليت للنشر وجامعة هيرزن. وبدأ العمل بنظام لتقييم المدارس على أساس تجريبي، ويعمل أخصائيون أجانب في 480 مدرسة. وقد عزز العديد من المدرسين مهاراتهم على أساس مبدأ التعلم مدى الحياة. وتطلب أوزبكستان أيضاً من الأطفال غير المسجلين في مؤسسات التعليم قبل المدرسي أن يمضوا سنة واحدة في الإعداد للمدرسة الابتدائية.
- 100- واعتمد في عام 2021 مرسوم بشأن تدابير إضافية لتقديم دعم شامل للأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك فيما يتعلق بالعمالة والمشاركة الاجتماعية. وأنشئت وكالة وطنية للحماية الاجتماعية في إطار مكتب الرئيس. وعلاوة على ذلك، تعمل وزارة العمالة والقضاء على الفقر في مجال التوجيه المهني وإعادة التدريب والتدابير الرامية إلى تهيئة ظروف العمل وإزالة الحواجز أمام الأشخاص ذوي الإعاقة. ورفَع الحد الأدنى لمعاش العجز.

- 101- وأدخل إجراءً لتوفير السكن للسكان من خلال قروض الرهن العقاري القائمة على السوق. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ سجل موحد للحماية الاجتماعية.
- 102- وأعطت الاستراتيجية الإنمائية الجديدة لأوزبكستان الأولوية لتوافر الخدمات الطبية، بما في ذلك في المناطق النائية. وأعيد إنشاء عدد من مرافق الرعاية الصحية الأولية، مما أدى إلى زيادة بنسبة 90 في المائة في توافر خدمات الرعاية الصحية.
- 103- وأنشئ نظام جديد لتوفير الخدمات الطبية للأطفال والحوامل، وستتخذ خطوات لتحديث المعدات في جميع مراكز الأمومة البالغ عددها 229 مركزاً. وعلى الرغم من تناقص معدل وفيات الأمهات والرضع على مدى السنوات السبع الماضية، فإن أوزبكستان تهدف إلى تحقيق تخفيض مزدوج في هذه المؤشرات.
- 104- وتتخذ أوزبكستان تدابير لتضييق الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية من حيث توفير المعلمين، ولا سيما على مستوى التعليم الابتدائي. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تسجيل عدد كبير من الأطفال من ذوي الإعاقة في المدارس العادية.
- 105- وخلال جائحة كوفيد-19، أنشأت أوزبكستان عيادات في كل منطقة لتقديم العلاج للمرضى الخارجيين، في حين عالج أطباء الأسرة في المنزل الأفراد الذين يعانون من أعراض خفيفة. وساعدت هذه الخطوات، إلى جانب مساعدة المنظمات الدولية، على تحسين التنسيق ومنع الوفيات.
- 106- وفيما يتعلق بالانضمام إلى المعاهدات الدولية، قُدم إلى الحكومة مشروع قانون بشأن الانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب. وقد أُدرجت بالفعل في التشريعات العناصر الرئيسية للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وتعالج المادة 137 من القانون الجنائي مسألة الاختفاء القسري.
- 107- وفيما يتعلق باتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية، اعتمد في عام 2020 قانون لتنظيم المسائل المتعلقة باكتساب الجنسية وإنهائها. والأفراد الذين وصلوا إلى أوزبكستان وسجلوا مكان إقامتهم الدائمة قبل 1 كانون الثاني/يناير 1995 ولم يكتسبوا جنسية أي دولة أخرى على أساس تصريح إقامة لشخص عديم الجنسية يُعترف بهم كمواطنين أوزبكيين إن رغبوا في ذلك. والأشخاص عديمو الجنسية الذين لم يكتسبوا جنسية دولة أخرى، ووصلوا قبل 1 كانون الثاني/يناير 2005 وكانوا يقيمون في أوزبكستان بصورة مستمرة لمدة 15 عاماً يُعترف بهم كمواطنين أوزبكيين.
- 108- ورحبت كوستاريكا بإنشاء الآلية الوقائية الوطنية واللجنة الوطنية المعنية بتعزيز دور المرأة في المجتمع والمساواة بين الجنسين والأسرة.
- 109- وقدمت كوبا توصيات.
- 110- ورحبت تشيكيا بالجهود المبذولة للنهوض بحقوق المرأة وبالتطورات الإيجابية التي حدثت فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب، التي تتفق مع التوصيات السابقة التي قدمتها تشيكيا.
- 111- وقدمت مصر توصيات.
- 112- ورحبت إستونيا بالتعديلات التشريعية التي تجرم العنف الجنساني. وظلت تشعر بالقلق إزاء القيود المفروضة على حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي وإزاء التقارير المتعلقة بالتعذيب وسوء المعاملة والاستخدام المفرط للقوة خلال أحداث تموز/يوليه 2022.
- 113- وقدمت إثيوبيا توصيات.
- 114- وقدمت فنلندا توصيات.

- 115- ورحبت فرنسا باعتماد قانون حماية النساء والأطفال في نيسان/أبريل 2023.
- 116- وقّمت غامبيا توصيات.
- 117- ورحبت جورجيا بالتعاون بين أوزبكستان والمفوضية وشجعت الحكومة على العمل بنشاط أكبر مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. ورحبت بالتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- 118- وأثنت ألمانيا على أوزبكستان لإلغائها عمل الأطفال والسخرة في صناعة القطن. وظلت تشعر بالقلق إزاء ضعف الرصد والإشراف على وكالات الأمن العام وأنشطتها. ولاحظت أن أنشطة المنظمات غير الحكومية مقيدة باستمرار وأن ظروف عملها لا تمتثل للمعايير الدولية.
- 119- وذكرت اليونان أن اعتماد الدستور الجديد خطوة إيجابية لضمان إجراء مزيد من الإصلاحات الديمقراطية في البلد. وأثنت على أوزبكستان لجهودها الرامية إلى تعزيز حقوق الطفل وحمايتها، ولا سيما إنشاء اللجنة الوطنية المعنية بالطفل واللجان الإقليمية في عام 2021.
- 120- وقدمت آيسلندا توصيات.
- 121- وأثنت الهند على أوزبكستان لإنشائها آليات مؤسسية مختلفة من قبيل مكتب أمين المظالم المعني بحقوق الطفل، واللجنة الوطنية لحقوق الطفل، واللجنة الوطنية المعنية بتعزيز دور المرأة في المجتمع والمساواة بين الجنسين والأسرة، واللجان البرلمانية الخاصة لضمان الامتثال للالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان ورصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأعربت عن تقديرها للتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- 122- وأثنت إندونيسيا على أوزبكستان لتوسيعها نطاق الآليات المؤسسية لحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك مكتب أمين المظالم المعني بحقوق الطفل واللجنة الوطنية المعنية بالطفل. ورحبت بتجريم العنف العائلي.
- 123- وهنأت جمهورية إيران الإسلامية أوزبكستان على دستورها الجديد ورحبت بجميع التطورات الإيجابية المتصلة بحقوق الإنسان.
- 124- وأشاد العراق بالجهود المبذولة لإنشاء آليات جديدة لحماية حقوق الإنسان واعتماد برامج وطنية للتتيف في ميدان حقوق الإنسان.
- 125- ورحبت أيرلندا بالمرسوم الرئاسي الصادر في حزيران/يونيه 2021 الذي يهدف إلى تحسين نظام الكشف عن حالات التعذيب ومنعها وإنشاء مجموعات آلية وقائية وطنية لمنع التعذيب وسوء المعاملة في مرافق الاحتجاز. وأعربت عن أسفها إزاء التقارير المستمرة عن التعذيب وسوء المعاملة والأعمال الانتقامية ضد أولئك الذين يبلغون عن الانتهاكات التي يرتكبها الموظفون المكلفون بإنفاذ القانون.
- 126- ورحبت إيطاليا باعتماد الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في عام 2020 والتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وشجعت أوزبكستان على المضي قدماً في التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب.
- 127- ورحبت عمان باعتماد الاستراتيجية الإنمائية الجديدة لأوزبكستان للفترة 2022-2026.
- 128- وذكر وفد أوزبكستان أن مادة عن العنف العائلي قد أُضيفت إلى القانون الجنائي. وأنشئت مراكز لإعادة تأهيل المرأة وتكييفها من أجل تقديم المساعدة الطبية والاجتماعية والقانونية وغيرها من أشكال المساعدة الطارئة.

- 129- وفي عام 2023، تم تسجيل 22 جريمة جنائية تتعلق باللواط. ولم يكن تسجيل هذه الحالات نتيجة لأي رد فعل عقابي متعمد ضد الفئة الاجتماعية المعنية.
- 130- وفيما يتعلق بأعمال الشغب الجماعية في مدينة نوكوس، بلغ مجموع الأضرار المتكبدة 6,5 مليار سوم، مع تأثير ذلك على المواطنين والدولة على السواء. وأصيب أكثر من 250 مواطناً أوزبكياً بجروح. وأدانت المحاكم 63 شخصاً لتورطهم في أعمال الشغب. وكان للمدانيين الحق في استئناف الحكم. وبالإضافة إلى ذلك، حوكم ثلاثة من موظفي الشؤون الداخلية بتهمة إساءة استعمال السلطة وهم يقضون حالياً أحكاماً بالسجن.
- 131- وقد اعتمدت أوزبكستان قانوناً جديداً للعمل لمنع عمل الأطفال والسخرة وقانوناً جديداً بشأن نقابات العمال، من شأنه أن يكفل مبدأ الهيكل الثلاثي.
- 132- وقدمت أوزبكستان تقريرها الأولي إلى اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في حين قدم عدد من المنظمات غير الحكومية تقارير بديلة.
- 133- وقد كرس الدستور مفهوم الأسرة بوصفها الوحدة الرئيسية للمجتمع.
- 134- وأكدت أوزبكستان أنها لا تزال منفتحة على التعاون وأكدت من جديد التزامها بمبادرات الأمم المتحدة، بما في ذلك دعوة الأمين العام للعمل من أجل حقوق الإنسان ومبادرة حقوق الإنسان 75.

## ثانياً - الاستنتاجات والتوصيات

- 135- نظرت أوزبكستان في التوصيات المقدمة خلال جلسة التحاور/الواردة أدناه وأعربت عن تأييدها لها:
- 1-135 التصديق على جميع معاهدات حقوق الإنسان الأساسية المتعلقة حتى الآن وتحقيق الزيارات التي طلبها المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة (باراغواي)؛
- 2-135 مواصلة الجهود الرامية إلى الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات الإضافية الملحق بها المتعلقة بضمان حقوق الإنسان وحمايتها والتصديق عليها (تركمانستان)؛
- 3-135 توطيد الالتزامات الدولية في ميدان حقوق الإنسان، مثل التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (المغرب)؛
- 4-135 النظر في التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (السنغال)؛
- 5-135 التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (الأرجنتين) (فرنسا) (لكسمبرغ)؛
- 6-135 النظر بشكل إيجابي في مسألة التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (منغوليا)؛
- 7-135 التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (شيلي) (إستونيا) (ليختنشتاين) (لكسمبرغ) (ملديف) (إسبانيا) (أوروغواي)؛

- 135-8 التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وإنشاء آلية وقائية وطنية (البرازيل)؛
- 135-9 التوقيع والتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)؛
- 135-10 الانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وتعزيز التحقيق في ادعاءات التعذيب والعنف التي ارتكبتها قوات الأمن خلال الأحداث التي وقعت في نوكوس في جمهورية كاراكالباكستان في تموز/يوليه 2022 ومقاضاة الجناة (تشيكيا)؛
- 135-11 النظر في التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، فضلاً عن الانضمام إلى الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين (صربيا)؛
- 135-12 اتخاذ خطوات إضافية بغية التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (سلوفاكيا)؛
- 135-13 اتخاذ خطوات إضافية من أجل التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (جورجيا)؛
- 135-14 التعجيل بعملية استعراض الآلية الرئيسية لرصد التعذيب ومنعه، أي البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والتصديق عليها (أوكرانيا)؛
- 135-15 التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (شيلي) (آيسلندا) (كسمبرغ) (مالطة)؛
- 135-16 التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإدراج التعليم الإلزامي والمناسب للسن والشامل بشأن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في المناهج الدراسية (المكسيك)؛
- 135-17 التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لمواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية (إسبانيا)؛
- 135-18 اتخاذ خطوات إضافية من أجل التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (أوكرانيا)؛
- 135-19 النظر في التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (الأرجنتين) (إيطاليا)؛
- 135-20 التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات (ليختنشتاين).

- 135-21 التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (مالطة)؛
- 135-22 التوقيع والتصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (البرتغال)؛
- 135-23 التصديق على الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين والبروتوكول الخاص بوضع اللاجئين (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)؛
- 135-24 التصديق على الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين (تركيا)؛
- 135-25 التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والاتفاق بشأن امتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها (إستونيا)؛
- 135-26 التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بصيغته لعام 2010 (ليختنشتاين)؛
- 135-27 التصديق على اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف العائلي ومكافحتهما (فرنسا)؛
- 135-28 زيادة تعزيز التعاون مع آليات الأمم المتحدة الدولية لحقوق الإنسان (كازاخستان)؛
- 135-29 مواصلة التعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك هيئات المعاهدات، لحماية وتعزيز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية (قيرغيزستان)؛
- 135-30 مواصلة التعاون البناء مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (طاجيكستان)؛
- 135-31 مواصلة التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيره من المنظمات الدولية لتعزيز قدرتها على مكافحة الاتجار بالمخدرات (سنغافورة)؛
- 135-32 اتخاذ تدابير لتعديل قانونها الجنائي لضمان امتثال تعريف التعذيب امتثالاً تاماً للمادة 1 من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والمادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (كوستاريكا)؛
- 135-33 مواصلة الجهود الرامية إلى مواءمة القوانين المحلية مع الإصلاحات الدستورية الأخيرة والالتزامات الدولية في ميدان حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون (الفلبين)؛
- 135-34 مواصلة العمل من أجل مواءمة الإطار التشريعي المحلي لأوزبكستان مع التزاماتها الدولية (الاتحاد الروسي)؛
- 135-35 مواصلة العمليات الجارية لتوسيع الآليات المؤسسية لحماية حقوق الإنسان (تركمانستان)؛
- 135-36 مواصلة تحسين إطارها القانوني والإداري في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمائتها، وفقاً لالتزاماتها الدولية (أوكرانيا)؛
- 135-37 مواصلة تحسين القدرات في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمائتها، بما في ذلك في إطار الدستور المحدث، واستراتيجية التنمية الجديدة لأوزبكستان للفترة 2022-2026، والاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، وغير ذلك من وثائق البرنامج (بيلاروس)؛

- 135-38 مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين الإطار القانوني والإداري وفقاً للالتزامات الدولية (إثيوبيا)؛
- 135-39 مواصلة تحسين الإطار القانوني والإداري، وفقاً لالتزاماتها الدولية (جورجيا)؛
- 135-40 مواصلة العمل على زيادة تعزيز مؤسسات وآليات حقوق الإنسان (الاتحاد الروسي)؛
- 135-41 إدراج الاغتصاب الزوجي بوصفه جريمة محددة في القانون الجنائي (آيسلندا)؛
- 135-42 تعزيز التنفيذ الفعال لخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان بمشاركة المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (كازاخستان)؛
- 135-43 مضاعفة الجهود الرامية إلى التنفيذ الفعال للاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان والتحرك نحو وضع سياسة وطنية شاملة لتعميم نهج حقوق الإنسان في مختلف خطط الدولة وبرامجها (باراغواي)؛
- 135-44 ضمان التنفيذ الفعال للاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان (البحرين)؛
- 135-45 مواصلة الجهود الرامية إلى مواءمة مؤسساتها الوطنية لحقوق الإنسان مع مبادئ باريس (ماليزيا)؛
- 135-46 مضاعفة الجهود الرامية إلى تعزيز المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تماشياً مع مبادئ باريس (نيبال)؛
- 135-47 تعزيز استقلال مكتب حماية المواطنين وجعل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تمتثل امتثالاً تاماً لمبادئ باريس (جمهورية مولدوفا)؛
- 135-48 مواصلة التدابير الرامية إلى تعزيز المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ومواءمتها مع مبادئ باريس (الإمارات العربية المتحدة)؛
- 135-49 تنفيذ جميع الاستراتيجيات اللازمة لتقوية المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس (البحرين)؛
- 135-50 تعزيز مكتب أمين المظالم لتمكين اعتماده كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان من الفئة ألف تماشياً مع مبادئ باريس (أستراليا)؛
- 135-51 دعم احترام سيادة القانون من خلال تعزيز ولاية أمين المظالم ومكتب أمين المظالم ودورهما المستقل (فنلندا)؛
- 135-52 تعزيز دور وفعالية المركز الوطني لحقوق الإنسان وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان (قيرغيزستان)؛
- 135-53 تعزيز آلية مناهضة التعذيب في إطار المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، ولا سيما شفافيتها واستقلالها (الجزيل الأسود)؛
- 135-54 مواصلة صقل آلياتها الوطنية للإبلاغ والمتابعة بإدماج بُعد تنفيذ التوصيات والنظر في تلقي التعاون لهذا الغرض (باراغواي)؛
- 135-55 اعتماد قانون شامل يحظر جميع أشكال التمييز وجرائم الكراهية، في القطاعين العام والخاص على السواء، ويتضمن خدمات لحماية الضحايا ودعمهم (المكسيك)؛

- 135-56 اتخاذ التدابير المناسبة للقضاء على جميع أنواع التمييز مع إيلاء اهتمام خاص للقضاء على التمييز الاجتماعي - الاقتصادي (بنغلاديش)؛
- 135-57 اعتماد تشريعات معقدة لمكافحة التمييز ورفع الحظر المفروض على العلاقات الجنسية المثلية الرضائية (تشيكيا)؛
- 135-58 مواصلة الجهود الرامية إلى ضمان حماية حقوق الفئات السكانية الضعيفة اجتماعياً في القانون والممارسة (الاتحاد الروسي)؛
- 135-59 متابعة الأطر القانونية وتخصيص مزيد من الموارد لمعالجة قضايا من قبيل العنف الجنساني وعمل الأطفال والتمييز (أرمينيا)؛
- 135-60 مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء والأطفال والأقليات الإثنية (أرمينيا)؛
- 135-61 متابعة الإجراءات الرامية إلى تحقيق نتائج أعلى في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري (كوبا)؛
- 135-62 ضمان إجراء تحقيق فعال وفوري في ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة (الكويت)؛
- 135-63 ضمان إجراء تحقيقات فورية وشاملة وفعالة في جميع حالات التعذيب المزعومة من أجل منع الإفلات من العقاب (ليختنشتاين)؛
- 135-64 إجراء تحقيقات شاملة وفعالة ومستقلة ونزيهة في جميع ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة في نظام السجون، وضمان مقاضاة مرتكبي هذه الأفعال ومعاقبتهم على النحو الواجب وحصول الضحايا على تعويض كامل (لكسمبرغ)؛
- 135-65 التحقيق في جميع التقارير المتعلقة بسوء معاملة الأشخاص المحرومين من حريتهم، بما في ذلك ادعاءات الاغتصاب والعنف الجنسي، وتقديم الجناة إلى العدالة (مالطة)؛
- 135-66 إجراء تحقيقات فعالة في جميع ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة على أيدي موظفي السجون والعاملين في الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون (سلوفينيا)؛
- 135-67 السماح بمراقبة مستقلة وغير حكومية للسجون وإجراء تحقيق كامل مع من يدعى أنهم مارسوا تعذيب المحتجزين وملاحقتهم قضائياً، حسب الاقتضاء (الولايات المتحدة الأمريكية)؛
- 135-68 التعجيل بإجراءات إدراج تدابير تعويضية في المادتين 991 و1021 من القانون المدني للأشخاص الذين تعرضوا للتعذيب أو سوء المعاملة (إسبانيا)؛
- 135-69 القضاء على استخدام التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة عن طريق إجراء تحقيق شامل ونزيه في الادعاءات المتعلقة بهذا الاستخدام وتقديم الجناة إلى العدالة (كندا)؛
- 135-70 إنشاء آلية مستقلة لشكاوى الشرطة يمكنها التحقيق بفعالية في حالات التعذيب وسوء المعاملة للحد من إفلات الجناة من العقاب (أيرلندا)؛

- 71-135 مضاعفة الجهود المبذولة في مجال مكافحة الفساد عن طريق تعزيز دور وكالة مكافحة الفساد، ولا سيما بتزويدها بموارد مالية وبشرية كافية، وضمان استقلالها ومنحها صلاحيات تفتيش أوسع (توغو)؛
- 72-135 مواصلة أنشطتها المتعلقة بإذكاء الوعي والتدريب في ميدان حقوق الإنسان لفائدة عامة الجمهور من أجل رفع مستوى الوعي القانوني في جميع أنحاء البلد (تركمانستان)؛
- 73-135 دعم توسيع نطاق الخطاب العام والتعددية السياسية والدور الموسع للمجتمع المدني (الولايات المتحدة الأمريكية)؛
- 74-135 مواصلة التدابير الرامية إلى النهوض بتوفير الخدمات العامة، بما في ذلك من خلال تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتحديث الخدمات العامة والتعجيل بتطويرها للفترة 2022-2026 (أذربيجان)؛
- 75-135 اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان استقلال ونزاهة القضاء وفقاً للمادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (سويسرا)؛
- 76-135 مواصلة اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز الاستقلال والنزاهة الكاملين للنظام القضائي (اليونان)؛
- 77-135 اتخاذ خطوات لتعزيز استقلال السلطة القضائية ونزاهتها وفعاليتها عن طريق تعزيز الأمن الوظيفي واستعراض نظام تعيين القضاة وترقيتهم وفصلهم بما يتماشى مع المعايير الدولية ذات الصلة (أيرلندا)؛
- 78-135 مواصلة الجهود الرامية إلى توسيع نطاق وصول المواطنين إلى العدالة وإصلاح النظام القضائي والقانوني (إثيوبيا)؛
- 79-135 مواصلة أعمال الإصلاحات التي تسهم في تعزيز سيادة القانون والعدالة (فرنسا)؛
- 80-135 إنشاء لجنة مستقلة ومحايدة وفعالة حقاً للتحقيق على نطاق واسع في انتهاكات حقوق الإنسان خلال أحداث كاراكالباكستان (النرويج)؛
- 81-135 الانتهاء من إجراء تحقيق شامل في انتهاك حقوق الإنسان وإساءة معاملة الأشخاص المتورطين في مظاهرات تموز/يوليه 2022 في كاراكالباكستان والإعلان عن ذلك (كندا)؛
- 82-135 اعتماد التدابير اللازمة لضمان حرية التعبير والرأي على أكمل وجه، ولا سيما من خلال اعتماد وتنفيذ التشريعات المناسبة، وتيسير تسجيل المدافعين عن حقوق الإنسان وحرية ممارستهم (أوروغواي)؛
- 83-135 ضمان ممارسة جميع الأشخاص السلمية لحقهم في حرية التعبير، وفقاً للمعايير الدولية، ولا سيما في حالة المدافعين عن حقوق الإنسان، متابعة للتوصية المقدمة في عام 2018 (الأرجنتين)؛
- 84-135 اعتماد مزيد من التدابير لضمان الحق في حرية التعبير، بما في ذلك حرية وسائل الإعلام، على شبكة الإنترنت وخارجها، وتهيئة بيئة آمنة للصحفيين والمدونين والناشطين (تشيكيا)؛

- 135-85 اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز حرية التعبير والتجمع السلمي، فضلاً عن حماية سلامة الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان من التهريب والمضايقة (اليونان)؛
- 135-86 إدراج تدابير ملموسة في برنامج الإصلاح الحكومي لزيادة تعزيز حرية التعبير عن طريق تهيئة بيئة يمكن فيها للصحفيين والمدونين المستقلين ونشطاء المجتمع المدني أن يعملوا بحرية وفقاً للمعايير الدولية (فنلندا)؛
- 135-87 ضمان قدرة جميع الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان على العمل، سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها، دون أي تهريب أو أي شكل من أشكال المضايقة القانونية أو غيرها (لكسمبرغ)؛
- 135-88 ضمان تمكن جميع الصحفيين والمدونين من العمل، على شبكة الإنترنت وخارجها، دون تهريب ودون مضايقة قضائية وغيرها من أشكال المضايقة (بولندا)؛
- 135-89 اتخاذ مزيد من التدابير لتعزيز حماية الصحفيين وحرية وسائط الإعلام في القانون والممارسة (سلوفاكيا)؛
- 135-90 ضمان تمكن الجميع، بمن فيهم المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون والإعلاميون، من ممارسة حقوقهم في حرية التعبير والوصول إلى المعلومات، دون خوف على سلامتهم أو عواقب سلبية أخرى، وفقاً للمادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (سويسرا)؛
- 135-91 ضمان تمكن الصحفيين والكتاب والمدونين من العمل بحرية، دون خوف من العقاب بسبب التعبير عن آراء انتقادية أو تغطية مواضيع تعتبر حساسة (بلجيكا)؛
- 135-92 اعتماد إطار لحماية الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام من الاضطهاد والتهريب والمضايقة القضائية وغيرها من أشكال المضايقة والتهديدات، بما في ذلك للسماح لهم بالعمل دون تدخل الحكومة (إستونيا)؛
- 135-93 ضمان تمكن الصحافة والصحفيين والمدونين من العمل بحرية واستقلالية دون أي قيود لا داعي لها (ألمانيا)؛
- 135-94 مواصلة الجهود الرامية إلى اتخاذ تدابير تشريعية لضمان حرية التعبير وحماية الصحفيين، بما في ذلك عن طريق مواصلة توفير بيئة مواتية لوسائط الإعلام الحرة والمستقلة (إندونيسيا)؛
- 135-95 مضاعفة الجهود الرامية إلى توفير بيئة آمنة ومواتية للصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية (إيطاليا)؛
- 135-96 الامتناع عن استخدام المادة 221 من القانون الجنائي لمعاينة الأشخاص الذين يمارسون حقوقهم في حرية التعبير، بما في ذلك من خلال تمديد أحكام السجن دون مراعاة الأصول القانونية (أستراليا)؛
- 135-97 تيسير ظروف مواتية للمنظمات غير الحكومية والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وغيرهم من أعضاء المجتمع المدني ليمارسوا بحرية حقوقهم في حرية الرأي والتعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي (ليتوانيا)؛

- 135-98 منح العفو فوراً لجميع الصحفيين والمدونين والناشطين وضمان الإفراج السريع عن المسجونين منهم حالياً وإعادة تأهيلهم (النرويج)؛
- 135-99 مواصلة تعزيز التدابير الرامية إلى ضمان حصول الجميع على معلومات موضوعية ومستقلة، سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها (ليتوانيا)؛
- 135-100 ضمان امتثال مشروع قانون الإعلام للالتزامات أوزبكستان الدولية في ميدان حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بحرية التعبير وحرية الصحافة (فرنسا)؛
- 135-101 اعتماد قانون للمنظمات غير الحكومية يتماشى مع المعايير الدولية بغية ضمان حرية تكوين الجمعيات (النرويج)؛
- 135-102 تشجيع بناء مجتمع مدني مستقل عن طريق الحد من الحواجز الإدارية التي تقيد إنشاء المنظمات غير الحكومية وأنشطتها (كندا)؛
- 135-103 إلغاء مرسوم عام 2022 الذي يتطلب من المنظمات غير الحكومية في البلد أن يكون لديها شركاء وطنيون و/أو ممثلون لوكالة حكومية للحصول على منح أجنبية (إسبانيا)؛
- 135-104 إدخال عملية تسجيل مبسطة وأكثر شفافية للمنظمات غير الحكومية مع قانون للمنظمات غير الحكومية يتماشى مع القواعد والمعايير الدولية ومراجعة مرسوم حزيران/يونيه 2022، ورفع القيود المفروضة على استخدام التمويل المتلقى وتخفيف متطلبات الإبلاغ الكثيرة للحكومة (سويسرا)؛
- 135-105 ضمان تنفيذ قانون الجمعيات الطوعية لعام 1991، وقانون الأحزاب السياسية لعام 1996، وقانون المنظمات غير الحكومية التي لا تستهدف الربح لعام 1999 (فرنسا)؛
- 135-106 مواصلة تحسين البيئة القانونية والتشغيلية للمنظمات غير الحكومية وضمان استقلاليتها وفعاليتها (إندونيسيا)؛
- 135-107 تنقيح قانون تسجيل المنظمات غير الحكومية وتبسيط عملية التسجيل بحيث يكون تنفيذ المشاريع الممولة من المانحين الأجانب أقل عبئاً على المنظمات غير الحكومية (الولايات المتحدة الأمريكية)؛
- 135-108 تحسين الشفافية بشأن متطلبات التسجيل وإعلان التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية العاملة في البلد (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)؛
- 135-109 تعديل التشريعات التي تقيد الحق في حرية التجمع السلمي (تشيكيا)؛
- 135-110 اتخاذ مزيد من التدابير لتعزيز وحماية حرية الدين أو المعتقد ومنع القيود والتمييز المتصلين بذلك (إيطاليا)؛
- 135-111 تعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الكاميرون)؛
- 135-112 مواصلة الجهود الجارية لتعزيز مشاركة المجتمع المدني في المناقشة وصنع القرار بشأن قضايا حقوق الإنسان (كوبا)؛
- 135-113 اتخاذ تدابير لإلغاء الأحكام القانونية التي تعوق دون مبرر حرية الدين والتعبير وفقاً للالتزامات القانونية الدولية (غامبيا)؛

- 114-135 ضمان الحقوق والحريات الأساسية المنصوص عليها في الدستور، ولا سيما فيما يتعلق بحقوق المرأة وحرية الصحافة (ألمانيا)؛
- 115-135 تعزيز الحريات الأساسية والحق في الحياة العامة (العراق)؛
- 116-135 إدخال تشريعات ومبادئ توجيهية تهدف إلى ضمان خصوصية الأطفال في وسائل الإعلام والمجالات الرقمية، بما في ذلك المعايير الأخلاقية لتقارير ووسائل الإعلام عن الأطفال (غامبيا)؛
- 117-135 مواصلة الجهود المبذولة لتعزيز السياسات الرامية إلى دعم الأسرة وحمايتها باعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع التي يحميها المجتمع والدولة (تونس)؛
- 118-135 مواصلة تعزيز الجهود المبذولة لتوفير الدعم والحماية الضروريين للأسرة باعتبارها وحدة طبيعية وأساسية في المجتمع (مصر)؛
- 119-135 مواصلة عمل لجنة الأسرة والمرأة التابعة لوزارة العمالة والحد من الفقر (عمان)؛
- 120-135 إجراء تحقيقات فعالة ومستقلة ونزيهة في جميع حالات الاتجار بالنساء والفتيات وضمان حصول ضحايا الاتجار على خدمات دعم كافية (الجبل الأسود)؛
- 121-135 مواصلة التدابير الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص والسخرة (نيبال)؛
- 122-135 اتخاذ إجراءات حاسمة لمعالجة حالات الاتجار بالنساء والفتيات، بما في ذلك عن طريق ضمان إجراء تحقيقات فورية وفعالة في الشكاوى، ومقاضاة الجناة، وتقديم تعويضات مناسبة للضحايا (البرتغال)؛
- 123-135 مواصلة تنفيذ التدابير الرامية إلى التصدي للاتجار بالأشخاص بطريقة شاملة (سنغافورة)؛
- 124-135 تعزيز الجهود الرامية إلى إنهاء الاتجار بالنساء والأطفال (العراق)؛
- 125-135 مواصلة عمل اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص والسخرة (عمان)؛
- 126-135 اتخاذ تدابير لتحسين حقوق العمل ووضع العمال، وضمان السلامة المهنية في أماكن العمل (سري لانكا)؛
- 127-135 تكثيف الجهود للقضاء على السخرة، ولا سيما عن طريق ضمان التنفيذ الفعال للقوانين والسياسات الوطنية السارية (كوستاريكا)؛
- 128-135 تسهيل حرية النقابات والمنظمات العمالية والسماح بالاستقلالية في أنشطتها (ألمانيا)؛
- 129-135 تحسين ظروف العمل والحماية الاجتماعية للأشخاص (العراق)؛
- 130-135 إنشاء نظام للحماية الاجتماعية بمنظور حقوق الإنسان ونهج نظمي وشامل من أجل تكثيف الجهود الرامية إلى مكافحة الفقر طوال الحياة ودون تمييز (باراغواي)؛
- 131-135 ضمان كون مستوى استحقاقات الحماية الاجتماعية المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن واللاجئين وطالبي اللجوء مرتفعاً بما فيه الكفاية، واستعراض مستوى الاستحقاقات الاجتماعية دورياً (توغو)؛

- 132-135 تعزيز التدابير الرامية إلى مكافحة الفقر عن طريق تنفيذ سياسات اجتماعية هيكلية (المغرب)؛
- 133-135 مواصلة مضاعفة الجهود عن طريق تشجيع سياسات اجتماعية ناجحة لتوفير أكبر قدر ممكن من الرفاه لشعبها، ولا سيما الفئات الأكثر احتياجاً (جمهورية فنزويلا البوليفارية)؛
- 134-135 مواصلة جهودها الرامية إلى تحقيق نمو اقتصادي أعلى من أجل رفع مستوى معيشة السكان وتحسين الوضع الاجتماعي والصحي والتعليمي للجميع (الجزائر)؛
- 135-135 تكثيف الجهود الرامية إلى توفير السكن الميسور التكلفة ومكافحة الجوع وسوء التغذية المزمن، مع التركيز بوجه خاص على الفئات الضعيفة (باراغواي)؛
- 136-135 تعزيز الجهود الرامية إلى توفير السكن الميسور التكلفة (الهند)؛
- 137-135 ضمان الحق في الغذاء وتعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الجوع وسوء التغذية، ولا سيما بالنسبة للفئات الضعيفة والمحرومة (الهند)؛
- 138-135 مواصلة الجهود الرامية إلى ضمان حصول الفئات الضعيفة من السكان على خدمات صحية جيدة، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية والنائية والمنتجون إلى الفئات المهمشة (السنگال)؛
- 139-135 ضمان حصول الفئات الضعيفة على خدمات الرعاية الصحية والعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة (سري لانكا)؛
- 140-135 مواصلة ضمان صحة السكان، من خلال برامجها الرامية إلى الحد من حالات الإصابة بالسل وفيروس نقص المناعة البشرية ومكافحة التهاب الكبد وغيره من الأمراض المعدية (جمهورية فنزويلا البوليفارية)؛
- 141-135 مواصلة تخصيص موارد بشرية ومالية كافية بغية ضمان توافر خدمات رعاية صحية جيدة للجميع وإمكانية الحصول عليها (بنغلاديش)؛
- 142-135 مواصلة زيادة الاستثمار في الخدمات الصحية من أجل حماية حق الناس في الحياة والصحة حماية فعالة (الصين)؛
- 143-135 تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز نظام الرعاية الصحية العامة، بما في ذلك عن طريق تخصيص موارد بشرية ومالية كافية (جمهورية إيران الإسلامية)؛
- 144-135 مواصلة الجهود الرامية إلى خفض معدلات وفيات المواليد والرضع والأطفال دون 5 سنوات ووفيات الأمهات (قطر)؛
- 145-135 إلغاء المادة 113 من القانون الجنائي من أجل إلغاء تجريم نقل العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية وضمان كون فحص الكشف عن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية طوعياً تماماً في جميع الظروف (المكسيك)؛
- 146-135 النظر في تعزيز التدابير الرامية إلى زيادة خفض معدل الوفيات المبكرة (جمهورية تنزانيا المتحدة)؛
- 147-135 ضمان توافر خدمات صحة جنسية وإيجابية جيدة للجميع وإمكانية حصولهم عليها (آيسلندا)؛

- 135-148 مواصلة تعزيز نظام التعليم وتضييق الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية (ملديف)؛
- 135-149 مواصلة التدابير الرامية إلى تحسين نوعية التعليم عن طريق تخصيص موارد كافية وزيادة مدة التعليم المجاني في التشريعات بحيث تغطي ما لا يقل عن 12 سنة من التعليم الابتدائي والثانوي (جمهورية إيران الإسلامية)؛
- 135-150 مواصلة تحسين فرص حصول الأطفال الذين يعيشون في المناطق الفقيرة والريفية على التعليم الأساسي (ماليزيا)؛
- 135-151 زيادة الموارد المخصصة للتعليم من أجل ضمان حصول جميع الأطفال على تعليم جيد (قطر)؛
- 135-152 تعزيز التدابير الرامية إلى تحسين نوعية التعليم عن طريق تخصيص موارد كافية لهذا القطاع، وزيادة عدد المدرسين المؤهلين، وتحسين نوعية المواد التعليمية (المملكة العربية السعودية)؛
- 135-153 مواصلة جهودها الرامية إلى ضمان حصول الشرائح المعنية من سكانها على التعليم (سنغافورة)؛
- 135-154 مواصلة الجهود الرامية إلى تطوير نظام التعليم وتحسين نوعية الخدمات التعليمية، بما في ذلك للأطفال ذوي الإعاقة (تونس)؛
- 135-155 الاستمرار في تخصيص الموارد لقطاع التعليم (تركيا)؛
- 135-156 ضمان حصول جميع الأطفال على تعليم جيد على قدم المساواة ودون منافسة، مع إيلاء اهتمام خاص للفتيات وأطفال الأسر الفقيرة والأطفال من المناطق الريفية والناحية والأطفال ذوي الإعاقة (الإمارات العربية المتحدة)؛
- 135-157 تعزيز التدابير الرامية إلى تحسين نوعية التعليم عن طريق تخصيص موارد كافية لهذا القطاع، وزيادة عدد المدرسين المؤهلين، وتحسين نوعية المواد التعليمية (فييت نام)؛
- 135-158 مضاعفة الجهود الرامية إلى حماية حق الفئات الضعيفة من فتيات وأطفال ذوي إعاقة في التعليم (الصين)؛
- 135-159 إدخال تثقيف إلزامي مناسب للسن وشامل للجميع في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في المناهج الدراسية (آيسلندا)؛
- 135-160 مواصلة تعزيز النظام الوطني للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون (اليمن)؛
- 135-161 اتخاذ تدابير لمنع التأثير السلبي لتغير المناخ على حقوق الإنسان (فييت نام)؛
- 135-162 تحسين سياساتها وتدبيرها الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 باستمرار (الصين)؛
- 135-163 مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (إثيوبيا)؛

- 164-135 مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 (قيرغيزستان)؛
- 165-135 مواصلة الإجراءات المتخذة في إطار الاستراتيجية الإنمائية الجديدة لأوزبكستان لزيادة تقوية التدابير الرامية إلى تعزيز الحوكمة الرشيدة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة (باكستان)؛
- 166-135 اعتماد مشروع خطة عملها الوطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (منغوليا)؛
- 167-135 اتخاذ تدابير للتعبير بإقرار وتنفيذ خطة العمل الوطنية لتنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (إندونيسيا)؛
- 168-135 ضمان أن يكون أي تعاون مع سلطات الأمر الواقع، طالبان، مشروطاً باحترامها لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لشعب أفغانستان، ولا سيما حقوق النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات، وأن يكون متمحوراً حول هذا الاحترام (أفغانستان)؛
- 169-135 مواصلة الجهود الإيجابية التي تبذلها لتعزيز المساواة بين الجنسين والنهوض بتمثيل المرأة على جميع مستويات الحياة الخاصة والعامة والاقتصادية (كازاخستان)؛
- 170-135 ضمان مبادئ المساواة بين الجنسين وزيادة تمثيل المرأة في النظام القضائي (الكويت)؛
- 171-135 مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين عن طريق النهوض بحقوق المرأة ومشاركتها في المجتمع (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)؛
- 172-135 مواصلة التدابير المتخذة في إطار الاستراتيجية الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين لزيادة تمكين المرأة في المجال العام (باكستان)؛
- 173-135 تعزيز نظام دعم المرأة، وضمان حقوقها ومصالحها المشروعة، وزيادة النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمرأة، وضمان المساواة بين الجنسين (طاجيكستان)؛
- 174-135 مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المجتمع وفي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في إطار الاستراتيجية الوطنية التي وُضعت لهذا الغرض (تونس)؛
- 175-135 مواصلة النهوض بالمساواة بين الجنسين وزيادة تمثيل المرأة في الحياة العامة (تركيا)؛
- 176-135 مواصلة دعم مشاركة المرأة في البحث العلمي (أذربيجان)؛
- 177-135 مواصلة التقدم المحرز في مجال تعزيز حقوق النساء والفتيات (الكاميرون)؛
- 178-135 الاضطلاع بأنشطة التوعية للقضاء على القوالب النمطية الجنسانية، وعلى جميع المحظورات المهنية المفروضة على المرأة، وفتح فرص تعليم وعمل شاملة للجميع، وتهئية جو قوامه عدم التسامح إطلاقاً مع العنف ضد المرأة (شيلي)؛
- 179-135 مواصلة الجهود الرامية إلى الحفاظ على الزخم نحو تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين (إثيوبيا)؛

135-180 مضاعفة الجهود الجارية لإنشاء آليات لتقديم دعم شامل للمرأة، لا سيما من خلال تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين للفترة الممتدة حتى عام 2030 (اليونان)؛

135-181 تنفيذ قانون نيسان/أبريل 2023 الذي يجرم العنف الجنساني، وتشجيع النساء على متابعة خيارات للحماية والدعم والانتصاف القانوني، وإقامة شراكة مع المجتمع الدولي لاعتماد أفضل الممارسات (الولايات المتحدة الأمريكية)؛

135-182 ضمان إجراء تحقيق شامل في حالات العنف ضد المرأة وحصول الضحايا على سبل انتصاف ووسائل حماية ومساعدة فعالة (ليختنشتاين)؛

135-183 اتخاذ خطوات ملموسة لضمان حصول جميع ضحايا العنف الجنساني، بما في ذلك العنف العائلي، على الخدمات الطبية والقانونية، بما في ذلك المشورة وجبر الضرر وإعادة التأهيل، فضلاً عن إتاحة الملاجئ في جميع أنحاء البلد (ماليزيا)؛

135-184 النظر في إدراج أحكام تجرم جميع أشكال العنف العائلي، بما في ذلك العنف النفسي والاقتصادي والجنسي، في المشروع النهائي للقانون الجنائي الجديد المقترح، الذي يجري استعراضه حالياً (مالطة)؛

135-185 مواصلة الجهود الرامية إلى التصدي لجميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك العنف الجنساني والعنف العائلي (منغوليا)؛

135-186 تنفيذ الالتزام الذي قُطِع في مؤتمر قمة نيروبي بشأن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية من أجل القضاء على العنف ضد المرأة عن طريق تخصيص تمويل حكومي لمقدمي الخدمات لضحايا العنف، مثل الملاجئ والخطوط الساخنة، وإجراء تدريب بشأن المساواة بين الجنسين لجميع الموظفين الحكوميين، بمن فيهم العاملون في مجال إنفاذ القانون وقطاع التعليم (بنما)؛

135-187 التنفيذ الصارم للقانون المعتمد في نيسان/أبريل 2023 الذي يجرم العنف العائلي صراحة (الفلبين)؛

135-188 توسيع نطاق التدابير الرامية إلى توفير الحماية والدعم اللازمين، بما في ذلك المساعدة القانونية والاجتماعية والنفسية، لضحايا العنف الجنساني والناجين منه (الفلبين)؛

135-189 اتخاذ تدابير فعالة لمنع جميع أشكال العنف الجنسي والجنساني والقضاء عليها، بما في ذلك عن طريق تنفيذ التشريع الجديد الذي يجرم بعض أنواع العنف الجنساني، وتوفير التدريب في مجال حقوق الإنسان وتنظيم حملات التوعية (البرتغال)؛

135-190 تعزيز التشريعات من أجل التصدي بفعالية للعنف ضد المرأة مع مقاضاة الجناة ومعاقبتهم وضمان وصول الضحايا إلى سبل الانتصاف والحماية (جمهورية مولدوفا)؛

135-191 تخصيص الموارد البشرية والمالية اللازمة للائتمثال للقانون المتعلق بالعنف الجنساني في الأسرة، فضلاً عن تطبيق نظام فعال لتسجيل ورصد الشكاوى والأحكام القضائية في حالات العنف الجنساني (أوروغواي)؛

- 135-192 اتخاذ التدابير القانونية والسياساتية المناسبة لمكافحة انتشار العنف الجنساني، بما في ذلك العنف العائلي والجنسي، وضمان التحقيق الفعال في جميع هذه الحالات، ومقاضاة مرتكبيها وفرض عقوبات مناسبة عليهم (بلجيكا)؛
- 135-193 الاستمرار في مكافحة العنف ضد المرأة (إيطاليا)؛
- 135-194 تنفيذ تدابير شاملة لتعزيز وحماية حقوق الطفل وضمان سلامة الأطفال في جميع الظروف (ليتوانيا)؛
- 135-195 زيادة تعزيز مكتب أمين المظالم المعني بحقوق الطفل ومواصلة جهودها الرامية إلى حماية الأطفال من جميع أشكال العنف (باكستان)؛
- 135-196 مواصلة الجهود الرامية إلى دعم حقوق الطفل من خلال مكتب أمين المظالم المعني بحقوق الطفل، واللجنة الوطنية المعنية بالطفل، واللجان الإقليمية، والمجلس العام لحماية حقوق الطفل (سري لانكا)؛
- 135-197 سن تشريعات تحظر جميع أشكال العنف ضد الأطفال (الإمارات العربية المتحدة)؛
- 135-198 تكريس حظر واضح للعقوبة البدنية التي تستهدف الأطفال في إطارها القانوني، ليس فقط في الأماكن العامة ولكن أيضاً ضمن حدود مرافق الرعاية البديلة والرعاية النهارية وغيرها من المؤسسات التعليمية (غامبيا)؛
- 135-199 مواصلة الجهود المبذولة لمعالجة قضايا العنف ضد الأشخاص الضعفاء، مثل النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة (الجزائر)؛
- 135-200 اتخاذ مزيد من التدابير التشريعية لضمان بيئة رقمية آمنة للأطفال تكون حقوقهم فيها محمية (بلغاريا)؛
- 135-201 تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز دعم الأسرة والرعاية البديلة للأطفال، ولا سيما الأطفال ذوي الإعاقة (جمهورية إيران الإسلامية)؛
- 135-202 إنفاذ حظر زواج الأطفال، بما في ذلك من خلال حملات وبرامج تهدف إلى التوعية بآثاره الضارة على الأطفال، والنساء والفتيات على وجه الخصوص (بنما)؛
- 135-203 إنفاذ حظر زواج الأطفال إلى جانب التوعية بآثاره الضارة (جمهورية مولدوفا)؛
- 135-204 إلغاء الاستثناء من الحد الأدنى لسن الزواج وتنسيق الجهود لمكافحة تعدد الزوجات والزواج القسري للأطفال، لا سيما في المناطق الريفية (كوستاريكا)؛
- 135-205 إنفاذ حظر زواج الأطفال (إستونيا) (آيسلندا)؛
- 135-206 إجراء استعراض كامل للتشريعات الوطنية لتقييم وضمان امتثالها لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، لإتاحة حماية اجتماعية شاملة للجميع، وسياسات للمعاقلة والتعليم، وخدمات مجتمعية لمنع الإيداع في مؤسسات الرعاية (بنما)؛
- 135-207 النظر في اتخاذ خطوات إضافية لتعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)؛

135-208 اتخاذ تدابير لضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات والمرافق الحكومية، فضلاً عن ضمان حصولهم على العمل والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية (المملكة العربية السعودية)؛

135-209 اتخاذ تدابير لضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات والمرافق الحكومية، فضلاً عن ضمان حصولهم على العمل والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية (طاجيكستان)؛

135-210 اتخاذ خطوات لزيادة إمكانية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الخدمات الحكومية والعمل والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية (تركيا)؛

135-211 اعتماد تدابير لضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات والمرافق العامة، وضمان حصولهم على العمل والخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية (أفغانستان)؛

135-212 مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين الهياكل الأساسية التعليمية لكفالة إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى جميع المدارس والجامعات (بلغاريا)؛

135-213 مواصلة الجهود المبذولة من أجل إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في عملية تيسير الحصول على الرعاية الصحية والتعليم (الكاميرون)؛

135-214 مواصلة تطبيق اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (عمان)؛

135-215 مواصلة تعزيز التعليم الشامل للجميع (أذربيجان)؛

135-216 تعزيز الجهود المبذولة لتحقيق التعليم الشامل للجميع على جميع المستويات، بما في ذلك عن طريق تحسين إمكانية الوصول المادي إلى المدارس والجامعات، وتزويد المرافق التعليمية بمواد تعليمية ملائمة، وتوفير تدريب مناسب للمدرسين (بنغلاديش)؛

135-217 زيادة الجهود المبذولة لحماية المسيحيين والأقليات الدينية الأخرى من جميع أشكال العنف والمضايقة والتمييز (بولندا)؛

135-218 وضع حد للفصل الفعلي في التعليم وضمان تمتع أطفال ليولي/الروما، ولا سيما فتيات ليولي/الروما، بحقوقهم في التعليم الشامل للجميع والجيد (كوستاريكا)؛

135-219 تعزيز حماية المهاجرين واللجئين (الكاميرون).

136- نظرت أوزبكستان في التوصيات المقدمة خلال جلسة التفاوض/الواردة أدناه وأحاطت بها علماً:

136-1 إلغاء المادة 120 من قانون العقوبات لإلغاء تجريم العلاقات الجنسية الرضائية بين البالغين من نفس الجنس ووضع حد لاستخدام الفحوص في الإجراءات القضائية كدليل على السلوك الجنسي المثلي (المكسيك)؛

136-2 إلغاء المادة 120 من القانون الجنائي التي تشير إلى تجريم العلاقات الجنسية الرضائية بين الذكور البالغين (الجزر الأسود)؛

136-3 إلغاء تجريم العلاقات الرضائية بين البالغين من نفس الجنس، حسبما يرد في المادة 120 من القانون الجنائي (إسبانيا)؛

136-4 بدء مناقشة على الصعيد الوطني، بمشاركة المجتمع المدني، من أجل المضي قدماً نحو إلغاء تجريم العلاقات الجنسية الرضائية بين الأشخاص من نفس الجنس (أوروغواي)؛

- 136-5 إلغاء الإطار التنظيمي والقوانين الإدارية التي تعاقب وتوصم العلاقات الرضائية بين الأشخاص من نفس الجنس، وفقاً لما أوصى به الاستعراض الدوري الشامل في عام 2018 (الأرجنتين)؛
- 136-6 إلغاء تجريم النشاط الجنسي المثلي الرضائي بين البالغين من خلال إلغاء المادة 120 من القانون الجنائي (أستراليا)؛
- 136-7 إلغاء تجريم العلاقات الجنسية القائمة على التراضي بين البالغين من نفس الجنس (شيلي)؛
- 136-8 إلغاء المادة 120 من القانون الجنائي (آيسلندا)؛
- 136-9 إطلاق سراح جميع الأشخاص المنتمين لمجتمع الميم الموسع الذين يقضون عقوبات بموجب المادة 120 من القانون الجنائي وإزالة سجلات إدانتهم من سجلات الدولة (آيسلندا)؛
- 136-10 إلغاء تجريم العلاقات الجنسية الرضائية بين الرجال والإفراج عن جميع المدانين بموجب المادة 120 من القانون الجنائي وإعادة تأهيلهم (فرنسا)؛
- 136-11 وقف التهيب والعنف تجاه أفراد مجتمع الميم الموسع وضمان تكافؤ الفرص، بما في ذلك عن طريق إلغاء القوانين والسياسات التمييزية (بلجيكا)؛
- 136-12 اعتماد تشريع شامل يحظر جميع أشكال التمييز، بما في ذلك الميل الجنسي والهوية الجنسية، بالإضافة إلى حظر تجريم العلاقات المثلية الرضائية (البرازيل)؛
- 136-13 ضمان حماية حقوق المرأة والأشخاص المنتمين لمجتمع الميم وفقاً للمعايير الدولية وتعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للنساء والرجال في جميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك عن طريق زيادة تمثيل المرأة بشكل كافٍ في مجلس الوزراء (كندا)؛
- 136-14 الكف فوراً عن ممارسة الفحوص البدنية القسرية والاقترامية لأفراد مجتمع الميم + (آيسلندا)؛
- 136-15 إلغاء القوانين والسياسات المتعلقة بالاختبار القسري لفيروس نقص المناعة البشرية وإلغاء السياسات و/أو التعليمات الداخلية التي تتطلب من مقدمي الرعاية الصحية الإبلاغ عن الأشخاص المنتمين لمجتمع الميم الموسع الذين ثبتت إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية إلى السلطات المعنية بإنفاذ القانون (آيسلندا).
- 137- جميع الاستنتاجات و/أو التوصيات الواردة في هذا التقرير تعبر عن موقف الدولة (الدول) التي قدمتها و/أو الدولة موضوع الاستعراض. ولا ينبغي أن يفهم أنها تحظى بتأييد الفريق العامل بكامله.

## المرفق

### تكوين الوفد

The delegation of Uzbekistan was headed by H.E. Mr. Akmal Saidov, Director of the National Center for Human Rights of the Republic of Uzbekistan and composed of the following members:

- Ms. Gulnora Marufova, Member of the Committee on women and gender equality of the Senate of the Oliy Majlis of the Republic of Uzbekistan;
- Mr. Ikrom Muslimov, Deputy Chairman of the Supreme Court of the Republic of Uzbekistan;
- Mr. Yahyojon Abdulkhakov, Deputy Minister of Internal Affairs of the Republic of Uzbekistan;
- Ms. Elmira Basitkhanova, Deputy Minister of Health of the Republic of Uzbekistan;
- Mr. Ildar Shigabudinov, Head of the Department of Cooperation with the United Nations and other International Organizations of the Ministry of Foreign Affairs of the Republic of Uzbekistan;
- Mr. Askar Mirsaidov, Counsellor, Charge d'Affaires a.i. of the Permanent Mission of the Republic of Uzbekistan to UN in Geneva;
- Mr. Berdak Kalmuratov, First Secretary of the Permanent Mission of the Republic of Uzbekistan to UN in Geneva;
- Mr. Shiraz Abdullaev, First Secretary of the Permanent Mission of the Republic of Uzbekistan to UN in Geneva.